تقرير

مناقشة تحديات المجتمع المدني في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المعلومات الببليوغرافية

العنوان:
تقرير: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطية
مناقشة تحديات المجتمع المدني في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المؤلف الرئيسي: مارتا سيمبليسي
المؤلف المؤسساتي: الأورو-متوسطية للحقوق
المحررون: بينوا مايو؛ مارك شيد-بولسون؛ ماري تريبال
الترجمة الإنجليزية: كرستوفر نيبس
الترجمة العربية: منى منذر

الناشر: الأورو-متوسطية للحقوق
تاريخ النشر: كانون الثاني (يناير) 2017
عدد الصفحات: 17
اللغة الأصلية: الفرنسية
التصميم: جون-ايف ليبلون

مصطلحات الفهرسة:
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ المجتمع المدني؛ اتفاقيات التجارة الحرة؛ سياسة الجوار الأوروبي؛ الشركات متعددة الجنسيات؛ المؤسسات المالية الدولية

مصطلحات جغرافية:
الاتحاد الأوروبي؛ دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

الأورو-متوسطية للحقوق
كانون الأول (ديسمبر) 2016

Vestergade 16, 2nd floor
DK-1456 Copenhagen K
DENMARK - الدنمارك

Rue de Londres 17
1050 Brussels
BELGIUM - بلجيكا

80 Rue Palestine Lafayette
2001 Tunis 6
TUNISIA - تونس

80 rue de Paris
93100 Montreuil
FRANCE - فرنسا

الموقع على الإنترنت: http://www.euromedrights.org

الأورو-متوسطية للحقوق ممتنة لمؤسسة فورد واللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع (تير سوليدير) لدعمهما المالي للبحث ونشر هذا التقرير.

مانحو الأورو-متوسطية للحقوق الأساسيون: برنامج الشراكة العربية-الدنماركية؛ وكالة التعاون التنوي الدولي السويدية؛ مؤسسة المجتمع المفتوح؛ صندوق سيغريد راوسنغ، الكنائس السويدية.

المحتويات

1. المقدّمة **4**

2. مفهوم منظمات المجتمع المدني حول سياق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط **5**

3. وجهات نظر منظمات المجتمع المدني وأنشطتها **7**

3. أ) -المجتمع المدني واتفاقية التجارة الحرة 7

3. ب) المجتمع المدني والمؤسّسات الماليّة الدوليّة 9

3. ج) المجتمع المدني في مواجهة انتهاكات الشركات المتعدّدة الجنسيات 11

4. التوصيات **13**

ملحق: أسماء المشاركين في الندوة 15

1. المقدّمة

تمّت كتابة هذا التقرير بعد الندوة الإقليمية حول «**المجتمع المدنيّ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطية**» التي نُظِّمَت بتاريخ 3 و 4 أيلول (سبتمبر) 2016 في مدينة الحمامات في تونس. ويلخّص التقرير التجارب والتوصيات التي أتى بها باحثون وممثلون عن حوالي أربعين منظمّة (منها منظمات حقوق الإنسان، النقابات، المنظمات المواضيعيّة، الشبكات الإقليمية، المؤسسات ووكالات التعاون) من 18 دولة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا[1].

تشكّل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إحدى أولويّات عمل الشبكة الأورو-متوسطيّة لحقوق الإنسان. وبهدف وضع برنامج عمل إقليمي خاص بالحقوق المذكورة، رغبت الشبكة من خلال هذه الندوة في مناقشة المبادرات القائمة في هذا الإطار مع ممثّلي مختلف المنظمات لتقييم أوجه التكامل التي يمكن تطويرها بالتعاون مع أعضاء و/أو جهات أخرى فاعلة في المنطقة.

قامت منظمات حقوق الإنسان في جنوب المنطقة عادة بالتحرّك للدفاع عن الحريات المدنية والسياسية، مع التخلّف إلى حدّ ما عن المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ففي معظم هذه البلدان، حمل غياب الحوار مع السلطات الوطنية والتدابير الأمنيّة والانتهاكات المستمرة للحقوق المدنية والسياسية أثرا كبيرا على قدرة عمل المجتمع المدني على تحسين هذه الحقوق في الجنوب.

يبقى التعاون بين الشمال والجنوب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية محدودا حتّى الساعة لا بل محصورا، على الرغم من الاستياء من الواقع الاقتصادي والاجتماعي البارز ليس فقط في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضا في دول الاتحاد الأوروبي لا سيما بلدان جنوب أوروبا التي وقعت ضحيّة لتدابير التقشف المفروضة من قبل المؤسسات الأوروبية والدولية.

قدّمت الندوة فرصة تجمع بين كافة المنظمات التي تقوم من خلال مقاربات مختلفة بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها في بلدان المنطقة. سمحت الندوة عبر النقاش وتبادل الخبرات، بالتطرّق إلى السياق الاقتصادي ومفهوم منظمات المجتمع المدني حوله بالإضافة إلى تداول وجهات النظر والأعمال الخاصّة بمنظمات المجتمع المدني فيما يتعلّق بثلاثة موضوعات رئيسية هي: اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ سبل انتصاف المؤسسات المالية الدولية؛ استغلال الموارد الطبيعية من قبل الشرِكات عبر الوطنيّة.

[1] قائمة بأسماء المشاركين في ختام التقرير

2. مفهوم منظمات المجتمع المدني حول سياق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

لا يمكن استيعاب إطار السياسات الأوروبية من دون ربطها بالعولمة الاقتصادية والتجارة الحرة. فعلى الرغم من التعديلات في **سياسة الجوار الأوروبي** عقب الربيع العربي، بقيت ملتزمة بأنظمة التجارة الحرة والتحرّر الاقتصادي. ومع الأسف، إنّ الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سياسة الجوار الأوروبي الجديدة لا تكفي.

كما أنّ الاتحاد الأوروبي لا يؤمّن الإمكانات الماليّة التي تسمح بوضع التدابير التعويضيّة الملائمة لصالح الشركات في منطقة جنوب المتوسّط. علاوة على ذلك، لم تؤخذ بعين الاعتبار وبالشكل الكافي الدروس المستفادة من التقييمات المحدودة لأثر الاتفاقيات التي سبق أن اعتمدها الاتحاد الأوروبي على الحقوق الاقتصادية عند إعادة النظر في سياستها هذه.

فبواسطة أدواتها الماليّة، ما زالت سياسة الجوار الأوروبي بصفة خاصّة مجموعة من الإصلاحات تهدف من حيث المبدأ إلى بناء قدرات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط للتعامل مع تحرير الأسواق وتُقدَّم المساعدات المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي بغية تحقيق ذلك.

كما أنّه وبالنظر إلى رؤية الحكومات الأوروبية حول الرهانات الإقليميّة، تمّت إعادة توجيه المساعدات بغالبيّتها منذ العام الماضي في سبيل تحقيق أهداف معيّنة كالحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات والهجرة والحدّ من الهجرة غير الشرعية.

من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني، **تمّ تصميم مبدأ حريّة التبادل التجاريّ لتستفيد منطقة الشمال على حساب دول الجنوب**، ما لا يساهم إلا في ازدياد اعتمادها على بلدان الاتحاد الأوروبي. فمن جهة تبرز الحركة الحرة لتبادل السلع، وإلغاء الحواجز الجمركية على المنتجات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، تظهر القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص وتدهور العمالة وظروف العمل.

لا تزال عمليّة فهم التداخل القائم بين التنمية وتحرير التجارة والاستثمار غير دقيقة بما فيه الكفاية. كما أنّ استعداد حكومات الجنوب التي تؤيّد سياساتها الاقتصادية التجارة الحرّة، لتقديم تنازلات كبيرة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية أو الوصول إلى أسواق التصدير، يدفعها في نهاية المطاف إلى ممارسة الضغوطات على الأجور ونظم الضمان الاجتماعي بغض النظر عن ضعف بعض القطاعات وهشاشة شرائح معيّنة من السكان.

لا يمكن لمثل هذه السياسات والاستثمارات أن تشكّل مصدرا للتنمية المحلية المتوازنة. علما أنّ دول جنوب البحر الأبيض المتوسط قد استقطبت العديد من الاستثمارات ولكن نادرا ما كان لها الأثر المطلوب على حياة شرائح كبيرة من السكان. كذلك، إذا كانت هذه

الاستثمارات تسعى فقط في الغالب إلى خلق **فرص العمل (غير المستقرة في كثير من الأحيان)**، فيجب أن نتساءل عن نوعية هذه الفرص الناشئة في مجتمعات يُستهزأ فيها من الحقوق النقابية باستمرار.

على المستوى الأكاديمي، يعالج عدد محدود من البحوث أثر اتفاقيّات التجارة الحرة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتكاد لا تبرز أيّ صلة بين ما كُتِب عن هذه الحقوق والأدبيات الاقتصادية. فالموضوعات التي تناولها الاقتصاديون حول العلاقات الأورو-متوسطيّة تنوّعت في السنوات الأخيرة، ونرى عددا أكبر من الدراسات حول الآثار الاجتماعية المترتِّبة على تحرير التبادل التجاريّ[2].

ولكن، تبقى الكتابات التي تبيّن بشكل واضح ومعمَّق العلاقة بين الاقتصاد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محدودة بما في ذلك من حيث إعادة تصميم وتحسين نظام التعليم والتدريب المهني وهو أحد التحديات الكبرى للتنمية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسّط، على غرار مسألة المساواة بين الجنسَين وتكافؤ الفرص.

---

[2] المزيد من المعلومات في تقرير الأورو-متوسطية للحقوق (2016) الذي يحلل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بروكسل، 36 صفحة.

3. وجهات نظر منظمات المجتمع المدني وأنشطتها

3. أ) -المجتمع المدني واتفاقية التجارة الحرة

إنّ اتفاقيات التبادل التجاريّ الحرّ بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط هي موضوع متآلف بين منظمات المجتمع المدني - المنظمات غير الحكومية مثل النقابات – لسببَين: الأوّل، أنّ العديد من الاتفاقيات الثنائية ساري المفعول؛ والثاني، **أنّ الاتحاد الأوروبي قد بدأ مفاوضات لاعتماد اتفاق من نوع جديد، يُعرَف باتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة مع كلّ من تونس والمغرب والأردن ومصر (لمزيد من المعلومات، انظر/ي الجزء الأول من التقرير)**[3].

وتعتَبِر المنظمات هذه المجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط غير متكافئة لمجرّد أنها تنشئ أسواقا جديدة لشركات من الدول الشمالية على حساب قدرة حكومات دول الجنوب الوفاء بالتزاماتها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تبقى إمكانيّات توسيع نطاق عمل المقاولين من الجنوب إلى الشمال ضئيلة جدا.

في حين أنّ الإجماع الدولي يتزايد حول أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة، كما يتّضح من البيانات السياسية الأخيرة الصادرة عن مختلف الدول والأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية. مع ذلك، لا تزال أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي بعيدة عن تقديم أيّ حلول أو خيارات للكثير من السكان في المنطقة.

فالثورات العربية التي تمحورت مطالبها تحديدا حول العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاقتصادية، لم تنجح في التشكيك بعمليات التفاوض على معاهدات التجارة الحرة أو **مبادئ الليبرالية الجديدة** التي تستند إليها هذه الاتفاقيات.

نظرا لهذه الاعتبارات، تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة تحديا يتجاوز استنكار الوضع، ويؤكد وجودها **كمصدر بديل للمقترحات - وجعل نموذج جديد للتنمية المستدامة واقعا ملموما**، بدلا من النموذج الليبرالي الجديد. في إطار احترام سيادة الدّول، ينبغي وضع استراتيجيات واضحة وعمليّة لفرض مشاركة فعّالة ومؤسسية للمجتمع المدني في المفاوضات الجارية. كما أنّه يجب أن يتمّ إشراك المنظمات رسميّا في مناقشات الآليات المؤسسية لتؤثر على توجّهاتها بشكل ملموس.

بين دول المشرق على سبيل المثال، بدأت الأردن المفاوضات لعقد اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في العام 2011. إلا أنّه لم يتمّ الاستماع لآراء منظمات المجتمع المدني الأردني إلا في بعض المشاورات غير الرسمية التي نظّمها الاتحاد الأوروبي. كذلك لم يجرِ أيّ حوار حقيقيّ مع السلطات الأردنيّة حتّى اليوم. وعبّرت المنظمات أيضا عن قلقها بشأن ظروف العمل والأجور في المناطق الصناعية المؤهلة.

يمكن للمرحلة الانتقالية الديمقراطية، مثل تلك التي تمرّ بها **تونس**، أن توفّر بيئة داعمة للمجتمع المدني من أجل إحداث التغيير ولكنه ليس كافيا في حدّ ذاته، كما يتّضح في الاتفاقيات الخاصّة بالتنقل التي وقعها الاتحاد الأوروبي من دون التشاور مع أيّ من الجمعيات.
شهد المجتمع المدني التونسي نموّا بارزا منذ العام 2011 وبدأ في تناول موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أساس المطالبات ذات الأولوية للسكان وللشرائح الأكثر حرمانا.

وسرعان ما تبيّن للجمعيات التونسية أنّ العرض الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي لاتفاقية التجارة الحرة الشاملة والعميقة لا يناسب السياق التونسي، إذ أنّه يتجاهل التغيرات والتوقعات داخل المجتمع من خلال التركيز على عقيدة التحرير. في هذا السياق، عملت مؤسسات المجتمع المدني بداية على التأكيد أنّها شريكة في المفاوضات وفي مختلف حلقات التشاور لتقوم لاحقا بالمطالبة بإضفاء الطابع المؤسّسيّ على هذه الشراكة.

وحاليّا، تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تسجيل النهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره حجر الزاوية لهذه الشراكة؛ وإلى اقتراح عرض بديل لتحديث مستمرّ لنموذج التنمية الوطنية؛ وإلى الإشارة إلى أنّ رفض تنقل الأشخاص لا يتوافق مع تحرير الخدمات؛ وإلى المطالبة بتقديم تحديث لمراجعة حول آثار الاتفاقيات السابقة.

تشكّل دراسات **الأثر على حقوق الإنسان** بدورها جزءا من سلسة الشروط التي وضعتها منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى، بما في ذلك في البلدان الأوروبيّة التي تتفاوض حاليّا على اتفاقيّات التجارة الحرة. يمكن للتحليلات التي تعتمد نهجا قائما على حقوق الإنسان في جوانب كثيرة من هذه الاتفاقيات أن تعزّز معطيات المجتمع المدني.

أمّا ما يتوفّر بالإضافة إلى هذه الدراسات، فهو نظام فعليّ يراقب بشكل مستمرّ اتفاقيات تطالب الجمعيات بتنفيذها. وجاء أحد برامج منظمة العمل الدولية المعروف بمصانع أفضل في كمبوديا Better Factories Cambodia، والهادف إلى تحسين أوضاع العمل في المصانع الكمبودية في إطار اتفاقيّة الولايات المتحدة الأمريكية مع كمبوديا على صناعة الأنسجة والألبسة، كمثال على الممارسات الجيدة. إذ أنّه ساهم بتنفيذ عمليات مراقبة منتظمة خاصّة باحترام معايير العمل وتنفيذها في المصانع.

إنّ عدم شفافيّة مقرّرات المفاوضات التي طوّرتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمقدَّمة إلى المفوضية الأوروبية المنفردة باختصاص تنفيذ السياسة التجارية، هي موضع انتقاد حادّ بين منظمات المجتمع التي تطالب **بمزيد من الشفافية في المفاوضات** بدءا بنشر مثل هذه المقرّرات.

على المستوى الأوروبي، تناشد المنظمات المشارِكة في الحملة ضدّ اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي (أوقفوا اتفاقيات التبادل الحر عبر الأطلسي) نشر مقرّراتها وفي الوقت عينه تعارِض إدخال هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ. تلعب هذه الحملة دورا هامّا في تبادل المعلومات والخبرات وتدريب المنظمات على المستوى الأوروبيّ.

[3] المصدر السابق

3. ب) المجتمع المدني والمؤسّسات الماليّة الدوليّة

في السنوات الأخيرة، أدركت المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإعمار والإنماء تدريجيًا أهمية مراعاة حقوق الإنسان في تصميم وإدارة برامجها. من وجهة نظر العديد من منظمات المجتمع المدني، إنّ مشكلة غياب المعايير الاجتماعية والبيئية أو عدم الإشارة إلى حقوق الإنسان لا تفوق أهميّة عن الإرادة السياسية لتلك المؤسسات والدول التي تموّلها لتجعلها تلتزم وتمتثل لمقرّراتها.

ومع ذلك، حصلت تطورات حديثة جديرة بالملاحظة على المستوى الأوروبي. بعد الرسالة المفتوحة التي وقعتها مئة من المنظّمات غير الحكومية في أيار (مايو) 2016، أخذ البنك الأوروبي للإعمار والإنماء بعين الاعتبار المقترح الداعي إلى إنشاء آلية استجابة سريعة لحماية حقّ الأفراد في الاستئناف.

في تموز (يوليو) 2016، طالب أمين المظالم الأوروبي رئيس بنك الاستثمار الأوروبي بإصلاح إدارته وذلك للمساعدة على منع التضارب المحتمل في المصالح ضمن هيئات البنك الإدارية. أمّا فيما يتعلّق بوضع حقوق الإنسان في دول التدخّل، شمل البنك الأوروبي للإعمار والإنماء من الآن فصاعدا مسألة الحقوق في استراتيجياته الخاصّة بكلّ بلد، بينما قرّر بنك الاستثمار الأوروبي الاعتماد على التقارير حول حقوق الإنسان المتوفّرة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، أتاحت كلّ من المؤسسات المالية للجمهور آليات الانتصاف المناسبة. وإذا وجدت بعض الجمعيات أنّ هذه الآليّات التي أنشأتها المؤسسات المالية الدولية لا يمكن أن تحقّق بحدّ ذاتها النتائج المرضية، لا يتردّد البعض الآخر في وضع ثقته في هذه الآليات باعتبارها فرصة لتـتحمّل المؤسسات مسؤولياتها والتزاماتها الاجتماعية والبيئية.

يمكن اعتبار تنفيذ وتعزيز آليات الإنصاف هذه على أنّها إحراز لتقدّم من نوع ما شرط أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على استغلالها. فأولا، يجب علينا النظر في مسألة **أمن أصحاب الشكاوى** الذين يتعرّضون إلى مخاطر كبيرة في كافّة مراحل الإجراء. ثم يجب أن تتوفّر لدى الجمعيات الموارد والقدرات الكافية للتعامل مع هذا النوع من القضايا.

بالمقارنة مع بلدان أخرى في العالم، إنّ عمليّة الرصد والتوثيق التي تستهدف المؤسسات المالية الدولية هي جديدة إلى حدّ ما بالنسبة إلى الجمعيات الموجودة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. **يتعيّن بذل جهود إضافيّة لتعزيز المعرفة حول تقنيات المراقبة وآليات تقديم الشكاوى المتاحة عند حصول أيّ انتهاكات.**

إنّ تجميع ملفات الشكاوى أمر معقّد؛ والحلول، إن وُجِدت، لا يتمّ بلوغها إلا على المدى الطويل. تُنتِج شبكة إقليمية مثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، على سبيل المثال، تقارير عامة عن دور الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المالية في دول جنوب البحر المتوسّط وتؤدّي إلى بناء قدرات الجمعيّات في المنطقة.

اعتبارا من العام 2011، بدأت شبكة مراقبة المصارف في أوروبا الوسطى والشرقية بتوسيع تعاونها مع المجتمع المدني في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. تولي هذه الشبكة اهتماما خاصاً لمراجعة الاستثمارات في مجال الطاقة حيث وجدت أنّ هناك تواطؤا للمصارف في الاستثمار الخاص بمصادر طاقة الوقود الأحفوريّ على حساب حماية البيئة. في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقوم هذه الشبكة برصد حقوق

الإنسان وتتعاطى مع مختلف الجوانب المتعلّقة باحترام حرية التعبير، واستعراض الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية.

في الأردن، بادر مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بدعم من شبكة المنظمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية وشبكة مراقبة المصارف العمل على تحليل السياسات المالية والنقدية من المنظور الاجتماعي والبيئيّ فيما يتعلق بالتزامات البنك الأوروبي للإعمار والإنماء والبنك الدولي.

ويحمل تواجد البنك الأوروبيّ النافذ في الأردن آثارا على خلق فرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإنتاج الطاقة الصديقة للبيئة، واحترام حقوق الإنسان. لم ينجح العمل الذي جرى بالتنسيق مع شبكة مراقبة المصارف في التوصّل إلى نتائج بنّاءة حتى الآن، بينما تزيد حدّة العقبات والضغوط على منظمات المجتمع المدني.

تبقى فعالية عمل منظمات المجتمع المدني موضع نقاش عندما يتصدّى الطرف الآخر أو الدولة لأيّ نهج تشاركي ويمتنع عن تقديم الدّعم لأشخاص متضرّرين مُحتَملين. فعلى سبيل المثال، يشكّل التلوث الناجم عن استخدام الفحم في شركة صناعة الأسمنت لافارج في مصر في هذه الحالة مَثَلا واضحا من جهة أنّ الاستفسارات المطلوبة والشكاوى المقدّمة من قبل منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلّي لم تُفلِح في إحداث أيّ تغيير.

وفي نهاية المطاف، قدّم مركز حابي للحقوق البيئيّة، الذي يعمل على تحديد أثر المشاريع الكبيرة على البيئة، شكوى بحقّ الشركة مباشرة في أوروبا. تبرز في هذا النوع من التعبئة الدوليّة فائدة في تعزيز التضامن والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الشمال من أجل تبادل الخبرات ومتابعة بشكل أفضل خاصّة أنّه يمكن لانتهاكات مماثلة أن تتكرّر على يد الشركات نفسها في بلدان أخرى[4].

يلعب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، بعيدا عمّا قد يمثل بديلا للمؤسسات المالية الدولية الرئيسية التي تموّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دورا هامشيّا، ولا يملك النفوذ المطلوب ليعكس رؤية المجتمع المدني.

[4] للمزيد من المعلومات، اقرأ/ي تقريرنا: الأورو-متوسطية للحقوق (2016)، تحليل مبادرات المجتمع المدني في مجال حقوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بروكسل:

3. ج) المجتمع المدني في مواجهة انتهاكات الشركات المتعدّدة الجنسيات

يشكّل استغلال الموارد الطبيعية عنصرا مركزيّا في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشمال والساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. **الجنوب منطقة غنيّة بالفوسفات والغاز والنفط والغاز الصخري والمياه والأراضي الخصبة، وغيرها.** إنّ النموذج الاقتصادي الذي يُعنَى في المقام الأوّل بتحقيق الربح على المدى القصير هو المسؤول عن الانتهاكات الخطيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكّان بعض المناطق التي تعاني من آثار اجتماعية وبيئية وخيمة جرّاء اعتماد هذا النموذج.

بالإضافة إلى متابعة التزامات الدول فيما يتعلّق بهذه الحقوق وفشلها، يبحث المزيد من منظمات المجتمع المدني عن دور الشركات عبر الوطنية والضغوطات التي تمارسها على الموارد الطبيعية في الجنوب على حساب الاقتصاد المحليّ ولتحقيق أرباحها التي تعيدها إلى بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط في كثير من الأحيان تجنّبا لتسديد الضرائب في البلد المضيف.

وقد تردّدت هذه الشكوك بعد أن احتشد مؤخرا الناس في الجزائر وتونس من أجل مكافحة استغلال الغاز الصخري. وفي تقرير نُشِر في العام 2014 («الشركات الفرنسية المتعدّدة الجنسيات في منطقة المغرب العربيّ والمشرق العربي: في جنّة تحرير التجارة والاستثمار ...»)، شدّدت الهيئة الدوليّة للتقنيين والخبراء والباحثين ومقرّها فرنسا، على العواقب الكارثيّة التي يمكن لهذا الخلل أن يسبّبها في النسيج الاقتصادي المحليّ ليصبّ في مصلحة توسيع شبكات الفساد، وتعزيز نموذج اقتصادي يُعنَى في المقام الأوّل بتحقيق الربح على المدى القصير بدلا من نموذج تنمية دائمة ومستدامة، فضلا عن انتهاكات لمبدأ النهج الوقائيّ والتشريعات الوطنية.

ورغم إحراز بعض التقدّم، مثل اعتماد «المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان» الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2011 ودمجها في «المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعدّدة الجنسيات» الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا يُلزِم الإطار القانوني الدولي حتّى اليوم الشركات عبر الوطنية بأيّ قواعد صارمة وتقييديّة.

وعلى الصعيد العالمي، لم يتوقف المجتمع المدني عن المطالبة بوضع معايير ملزِمة لهذه الشركات لتأطير أنشطتها وضمان حصول الأشخاص المتضرّرين من انتهاكات حقوق الإنسان على العدالة. وبفضل هذا التحرّك، تبنّى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران (يونيو) 2014 القرار رقم 9/26 الذي أدّى إلى وضع صكّ دوليّ جار إتمامه، يُلزم الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات قانونيّا بحقوق الإنسان.

في موازاة ذلك، قامت النقابات بدعم من المنظمات غير الحكومية بتوعية واسعة النطاق ودعوة صنّاع القرار إلى الحدّ من انتهاكات حقوق العمال في سلاسل التوريد التي أتت أخيرا بنتيجة. في مؤتمر العمل الدولي الذي عُقِد في حزيران (يونيو) 2016، اعتمد أعضاء منظمة العمل الدولية قرارا في هذا الشأن. وكان ذلك فرصة هامة لتحسين ظروف العمل في هذه السلاسل ولقيام المجتمع المدني بتعزيز رصد وتوثيق حقوق الإنسان في هذا المجال على المستوى الأورو-متوسطيّ.

ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة التي نفذت من منتصف التسعينات فصاعدا[5] في

إنشاء بيئة قانونية وسياسية تحمي الشركات عبر الوطنية على حساب السكان المحليين بالتواطؤ مع الدول المضيفة التي تتخلّى عن دورها في الدفاع عن المصلحة العامة لمواطنيها. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد يريد العديد من الشركات الاكتفاء بهذه الفوائد بل تعمل على التأثير بشكل مباشر على الإطار التشريعي في الدول المضيفة.

في مصر، قدّم المركز المصريّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ثلاث عشرة شكوى إلى المحكمة لعدم الامتثال لالتزامات الدولة في الاتفاقيات الدولية وللمطالبة بالتعويض عن الضرر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي تسبّبته الشركات عبر الوطنية.

وفي فلسطين، تقوم منظمات حقوق الإنسان منذ فترة طويلة باستنكار استغلال الموارد الطبيعية المحلية لمصلحة الشركات عبر الوطنية التي تُعتَبر مسؤولة ليس فقط عن انتهاكات حقوق الإنسان ولكنّها أيضا شريكة في الاحتلال الإسرائيلي، ما يضفي الشرعية بالتالي على نظام الاحتلال. ويحظر القانون الدولي على القوة المحتلة، أيّ إسرائيل، استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على حساب السكان المحليين. في الواقع، تعود الشركات الإسرائيليّة والأجنبية على الفلسطينيين بفائدة لا أهميّة لها، في حين أنّ رسوم الترخيص تحقّق الأرباح لخزائن الحكومة الاسرائيلية لتوظّفها بالتالي في ضمان الخدمات العامة داخل المستوطنات. وعلى سبيل المثال، عمدت مؤخرا المنظمة الفلسطينية «مؤسسة الحق»، التي تعمل على التوثيق المعمّق والمناصرة من أجل الحدّ من هذه الانتهاكات، إلى توثيق حالة مصانع الأسمنت التي تملكها شركات أجنبية[6] تقوم باستغلال المحاجر التي تقع في الأراضي الفلسطينية لتأمين الأسمنت وغيره من المواد لبناء المستوطنات وجدار غزة. كانت هذه القضيّة مثل غيرها في القطاع العسكريّ والتكنولوجي أو المالي محور أفلام التوعية التي تنتِجها مؤسسة الحق، فتقدّم «جولات مصوّرة» لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال عمليّة توثيق بصريّ وصور التقطتها الأقمار الصناعيّة.

يتطلّب البحث في الانتهاكات التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية قدرات وموارد مهمّة يفتقر إليها العديد من منظمات المجتمع المدني. **وتتطلب التحقيقات دقة متناهية** لأن القضايا معقدة، وكذلك حقيقة أنّه تتوفّر للشركات موارد كافية لملاحقة الجمعيات قانونيّا.

من المطلوب تقييم شامل للمتابعات القضائيّة الاستراتيجية الناجحة منها والفاشلة (الدعاوى الاستراتيجية) التي تتقدّم بها الجمعيات. يشكّل فريق العمل الذي أنشأته الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قدوة يمكن أن تكون مصدر إلهام للمنظمات في المنطقة الأورو-متوسطية لتحسين عمليّة التنسيق بينها وتبادل الموارد في هذا المجال.

---

[5] للمزيد من المعلومات، اقرأ/ي تقريرنا: الأورو-متوسطية للحقوق (2016)، تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بروكسل.

[6] تشمل هذه الشركات: هانسون وهي مؤسّسة بريطانيّة قامت بشرائها الشركة الألمانية هايدلبرغ؛ سيمكس وهي مؤسّسة مكسيكية إضافة إلى رادي ميكس وهي شركة إسرائيلية تابعة لها. شاهد الفيديو (باللغة الإنجليزية) على هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=b0hZXwnvIiY

4. التوصيات

تعزيز الشبكات على مختلف المستويات:

= يجب أن يساهم أيّ شكل من أشكال التعاون بين المنطقتَين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في: تعزيز التضامن والتبادل والمبادرات المشتركة بين منظمات المجتمع المدني، وخاصة بين المنظمات غير الحكومية والنقابات العمّالية المستقلّة في المنطقة على غرار تونس؛ مدّ الجسور بين منظمات التنمية والجهات الفاعلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ ومنظمات حقوق الإنسان؛ تسهيل التبادل والتعاون مع الأوساط الأكاديميّة بحسب الأولويات المواضيعية التي يتمّ التطرّق إليها ومستوى الخبرة المطلوب.

يمكن تحقيق المزيد من الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى منظمات المجتمع المدني في مختلف دول المنطقة بالوسائل التالية:

= من خلال الاجتماعات الاستراتيجية والتقييم المستمرّ على المستوى الإقليمي الذي يتناول تعزيز التفكير والعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني بمشاركة النقابات.

= يمكن النظر بوضع آلية الإنذار المبكر للتنديد بالهجمات على الناشطين في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لتبادل سريع للمعلومات المتعلّقة بالشركات التي تنتهك حقوق الإنسان على المستوى الأورو-متوسطيّ.

ومن أجل تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني:

أ) فيما يتعلّق بالتحرّك حول موضوع اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة العميقة على وجه الخصوص:

= تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني لإنتاج دراسات مستقلة حول آثارها وتحليلات نقديّة؛ تطوير القدرات على تقديم اقتراحات نزيهة وذات مصداقية تتلاءم مع عالم العمل المتغير.

= تسهيل إقامة التحالفات وأوجه التآزر مع النقابات على اختلافها (المزارعين وأصحاب المحال التجارية، والموظفين، وما إلى ذلك) لإنشاء قوى فاعِلة من أجل المقاومة وتقديم المقترحات، قادرة على التأثير على مسار المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة وتحريك المجتمع المدني.

= الاستفادة من الديناميكيّات القائمة داخل المنتدى الاجتماعي العالمي.

= مدّ الجسور بين الحملات المُطلَقة لمكافحة سلسلة اتفاقيات التجارة الحرة الناشئة في أوروبا مثل حملة أوقفوا اتفاقيات التبادل الحرّ عبر الأطلسي والمنظمات المعبّأة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ب) فيما يتعلّق بالمؤسسات المالية الدولية على وجه الخصوص:

= زيادة الإلمام بمختلف المؤسسات المالية وآليات الانتصاف، بما في ذلك معرفة السكان.

= تعزيز قدرة المنظمات على رفع القضايا والشكاوى المقدَّمة من هذه المؤسسات وإمكانيّتها على تتبع الشروط المتعلّقة بالإقراض (مراقبة تطبيق النصوص التشريعيّة، طلب الحصول على الوثائق التعاقديّة وما إلى ذلك).

ج) فيما يتعلّق باستغلال الموارد الطبيعية من قبل الشركات المتعدّدة الجنسيات على وجه الخصوص:

= يجب أن يرتكز أيّ شكل من أشكال التعاون الإقليمي بما في ذلك بين منظّمات المجتمع المدني في شمال كما في جنوب البحر المتوسط في المقام الأوّل على تبادل المعلومات، وتعزيز قدراتها على توثيق الانتهاكات وتوفير الحماية للناشطين العاملين في التحقيقات الميدانيّة.

= يساهم الإطار المفاهيميّ المشترك بما في ذلك النقابات في جعل عمل مراقبة استغلال الموارد الطبيعية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في منطقة المتوسط أكثر كفاءة وخاصة فيما يتعلق بـ: احترام قانون العمل؛ الحفاظ على البيئة لا سيّما استدامة الموارد المائية؛ المساهمة في ديناميكيّة التنمية المحلية؛ واستخدام المناطق الصناعية المؤهلة.

= زيادة الوعي وحشد الرأي العام/المستهلكين من محاور العمل الضروريّة الأخرى من أجل تعزيز بروز مطالب المجتمع المدني في المنطقة.

وفيما يتعلق بقضايا النوع الجنسيّ، بما فيها:

= زيادة قدرة المنظمات على دمج المنظور الجنساني في عملها بهدف دعم وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الدراسات التي تعتمد على بيانات مفصّلة بحسب الجنس من بين أخرى، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسَين على أنّه هدف ديمقراطيّ.

= معالجة موضوع تمتّع المرأة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأوّل، وبشكل منهجي وشامل (مسارات عمل مختلفة: الفجوة القائمة بين مستوى تعليم المرأة وسوق العمل، وأثر اتفاقيات التجارة الحرة على العمالة ومستوى الفقر لدى المرأة؛ حال المرأة الريفية على غرار نموذج الحملة التي أطلِقَت في المغرب، وما إلى ذلك).

ملحق: أسماء المشاركين في الندوة

رقم	الاسم الاول	اسم العائلة	المنظمة	الدولة
1	فالح	حمودي	النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية	الجزائر
2	فاطمة	بوفينك	النساء الجزائريات يطالبن بحقوقهن	الجزائر
3	أنيليا	ستيفانوفا	شبكة مراقبة المصارف	بلجيكا
4	كوني	رويتر	الشبكة الأوروبية لمنظمات المجتمع المدني	بلجيكا
5	ايروان	لانون	باحث	بلجيكا
6	آن مارغريت	راسموسن	مكتب التعاون الدانماركي في تونس	الدانمارك
7	مارك	شيد-بولسن	المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق	الدانمارك
8	محمود	البربري	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مصر
9	منى	عزت	مؤسسة المرأة الجديدة	مصر
10	فاطمة	رمضان	مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية	مصر
11	أشرف	حسين	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	مصر
12	كامل	عباس	دار الخدمات النقابية والعمالية	مصر
13	حسنى	نصر	مركز حابي للحقوق البيئية	مصر
14	خالد	منصور	مبادرة الاصلاح العربي	مصر
15	سالي	سامي	الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	مصر
16	ميشيل	توبيانا	رابطة حقوق الإنسان/الأورو-متوسطية للحقوق	فرنسا
17	مارتا	سيمبليسي	الأورو-متوسطية للحقوق	فرنسا
18	اليس	شومبسيه	اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع (تير سولدير)	فرنسا
19	لالا حاكومة	دادكي	الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين	فرنسا
20	أنجا	زعرب	باحثة	المانيا
21	نجلا	سماكية	مستشارة في مجال حقوق الانسان	ايرلندا
22	رافائيلا	بولينى	جمعية الثقافة والترفيه الإيطالية	ايطاليا
23	سيرجيو	باسولي	الكونفدرالية العامة للعمال الإيطاليين	ايطاليا
24	لندا	الكلش	تمكين للدعم والمساندة	الاردن
25	أحمد	عوض	مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية	الاردن
26	عزام	الصمادي	نقابي أردني مستقل	الاردن
27	عمار	أبو زياد	مؤسسة المجتمع المفتوح	الاردن

28	لطفي	الكعبي	مؤسسة المجتمع المفتوح	الاردن
29	ماري-نويل	ابي ياغي	دعم لبنان	لبنان
30	زياد	عبد الصمد	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	لبنان
31	مريم	زفري	جمعية مراقبة الثروات وحماية البيئة في الصحراء الغربية	المغرب/الصحراء الغربية
32	سعيدة	دريسي	الجمعية المغربية للنساء الديمقراطيات	المغرب
33	مصطفى	حطاب	المرصد المغربي للحريات العامة	المغرب
34	عبد الله	الفناطسة	الرابطة المغربية لحقوق الانسان – شبكة تقاطع	المغرب
35	وسام	احمد	الحق	فلسطين
36	خوسيه	ريبيلو غينوتيه	الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان/الرابطة البرتغالية لحقوق الإنسان	البرتغال
37	اسياس	بارينيادا	باحث/ عضو اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق	اسبانيا
38	برونو	استرادا لوبيز	كونفدرالية اللجان العمالية	اسبانيا
39	آيرين	اسكوريويلا	مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اسبانيا
40	رامي	الصالحي	الأورو-متوسطية للحقوق	تونس
41	ليلى	ربيع	الأورو-متوسطية للحقوق	تونس
42	بينوا	مايو	الأورو-متوسطية للحقوق	تونس
43	جوليا	ستراكامور	الأورو-متوسطية للحقوق	تونس
44	مسعود	رمضاني	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية/اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق	تونس
45	نجوى	بكار	الرابطة التونسية للنساء الديمقراطيات	تونس
46	صادق	بلحاج حسين	الاتحاد العام التونسي للشغل	تونس
47	عبد الجليل	بدوي	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تونس
48	رياض	صيود	تونس المثالية	تونس
49	ليلى	حسن	مؤسسة فريدريش ايبرت	تونس
50	ايان	بيرن	منظمة العفو الدولية	المملكة المتحدة
51	كريس	غروف	الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الولايات المتحدة
المقررون				
52	مالك	كفيف	مـقـرر	تونس
53	سارة	دوزي	مـقـرر	تونس
54	وئام	عسكري	مـقـرر	تونس

أورو متوسطية للحقوق
Euro-Med Rights
Euro-Med Rights